



قياس وتحليل العوامل المؤثرة على الاحتياطيات الدولية في العراق

Measuring and analyzing the factors affecting international reserves in Iraq

م.د. فراس حسين علي الصفار
Dr. Firas Hussein Ali ALSAFFAR
جامعة كربلاء / مركز الدراسات الإستراتيجية
University of Karbala, Center for
Strategic Studies
firas.h@uokerbala.edu.iq

م.د. علي إسماعيل عبد المجيد النصراوي
Dr. Ali ISMAEL ABD AL
MAJEED AL NASRAWI
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
University of Karbala, Collage of
Administration and Economics
ali.ismaee@uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطيات الدولية في العراق للمدة (2004 - 2022)، إذ تزايد الاهتمام في العقود الأخيرة بموضوع الاحتياطيات الدولية ليصبح الاحتفاظ بنسبة ملائمة من هذه الاحتياطيات من الأدوات الرئيسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفيما يتعلق بالاقتصاد العراقي فبعد عام 2003 أدى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بشكل كبير إلى جانب ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات المالية وبشكل كبير من النقد الأجنبي، مما أدى إلى ارتفاع حجم الاحتياطيات الدولية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي إلى جانب الأسلوب القياسي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لمعرفة أثر بعض المتغيرات (الصادرات النفطية، نافذة بيع العملة الأجنبية، أسعار النفط، سعر الصرف الموازي، الاستيرادات الكلية) على الاحتياطيات الدولية، وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث ما عدا العلاقة بين الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية فقد اقتصر على الأجل القصير. الكلمات المفتاحية (الاحتياطيات الدولية، الاقتصاد العراقي، أنموذج ARDL)

Abstract

The research aims to explain the impact of some variables on international reserves in Iraq for the period (2004 - 2022), as interest has increased in recent decades in the issue of international reserves, so that maintaining an appropriate percentage of these reserves is one of the main tools for



achieving economic stability, and with regard to the Iraqi economy, after 2003 it led The significant increase in the value of oil exports, coupled with the rise in oil prices, led to a significant increase in financial and foreign exchange revenues, which led to an increase in the size of international reserves, The descriptive approach was used in addition to the standard method using the autoregressive distributed lag (ARDL) model to determine the impact of some variables (oil exports, foreign currency selling window, oil prices, exchange rate, imports) on international reserves. The research reached a number of conclusions. The most important of which is the existence of a long-term equilibrium relationship between the research variables, except for the relationship between international reserves and the window for selling foreign currency, which was limited to the short term.

key words (International reserves, Iraqi economy, ARDL model)

المقدمة:

تعد الاحتياطات الدولية إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة للتأثير في القطاعات الاقتصادية، إذ تمثل الأداة الرئيسة التي تستخدمها السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. والغرض من احتفاظ البنك المركزي بهذه الاحتياطات هي استخدامها كغطاء للأوراق النقدية، كذلك الاحتياطات تمثل قوة شرائية عالمية ودعماً للقيمة الخارجية للعملة الوطنية في حال حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وبالنسبة للاقتصاد العراقي فهو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات فالأمر يوجد فيه إنتاج محلي كافٍ، إذ يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام فقط. وهذا يؤثر سلباً على كمية الاحتياطي النقدي التي يحتفظ بها البنك المركزي فعند الاستيراد من الخارج يتم دفع قيمتها بالعملة الأجنبية وهنا يقوم البنك المركزي بامتصاص العملة المحلية من السوق وإعطاء العملة الأجنبية لدفع قيمة الاستيرادات مما يخفض من كمية الاحتياطي الدولي الموجود لدى البنك المركزي لذا تتأثر الاحتياطات الدولية في العراق بمجموعة من العوامل مثل (سعر الصرف الموازي، أسعار النفط، الصادرات النفطية، الاستيرادات الكلية، نافذة بيع العملة الأجنبية).



أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أن تحليل الاحتياطيات الدولية له أهمية كبيرة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي خاصة لبلد مثل العراق والذي بدأت تننما الاحتياطيات فيه وتتأثر بمتغيرات عديدة.

مشكلة البحث: إن ازدياد تدفقات النقد الأجنبي بعد عام 2003 والناجم عن ازدياد تصدير النفط الخام للاقتصاد العراقي ساهم في زيادة الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ((ماهي المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً في الاحتياطيات الدولية في العراق))؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الاحتياطيات الدولية في العراق تتأثر ببعض المتغيرات مثل (سعر النفط، الصادرات النفطية، سعر الصرف الموازي) تأثيراً ايجابياً، في حين تتأثر سلبياً بـ (الاستيرادات، نافذة بيع العملة الأجنبية).

هدف البحث: الهدف من البحث هو بيان أثر بعض المتغيرات في الاحتياطيات الدولية في العراق للمدة (2004-2022)

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: - الحدود المكانية: قام الباحثان بتحديد العراق كعينة للبحث.

- الحدود الزمانية: حدد الباحثان الفترة الممتدة بين عامي (2004 - 2022)

أولاً: الإطار المفاهيمي للاحتياطيات الدولية

1- مفهوم الاحتياطيات الدولية

تعرف الاحتياطيات الدولية على أنها "الموجودات الأجنبية المتاحة والمهياة حسب الطلب للسلطة النقدية وتحت تصرفها لتمويل عجز ميزان المدفوعات عبر التدخل في سوق الصرف للتأثير في سعر الصرف أو لأغراض أخرى" (علي، 2015، صفحة 403)، وهناك من يعرفها على أنها "الأصول الدولية الرسمية المتاحة في أي وقت للسلطة النقدية والخاضعة لسيطرتها الفعلية وتملك التصرف فيها بصورة مباشرة لأغراض التمويل المباشر للعجز الطارئ في ميزان مدفوعاتها، والمدفوعات الطارئة بصفة عامة، والتدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف عملتها أو استخدامها كأساس للحصول على القروض الأجنبية أو كل هذه الأغراض مجتمعة" (الشربيني، 2018، صفحة 1). في حين يعرف صندوق النقد الدولي الاحتياطيات الدولية "على أنها الرصيد المتاح من الأصول الأجنبية، والتي تكون متاحة لدى السلطات النقدية والتي تستخدمها الدولة في تغطيه الاختلالات في المدفوعات الدولية أو للتأثير على سعر الصرف أو لأغراض أخرى" (عبد الحميد، 2019، صفحة 602)، ولهذا السبب فإن الاحتياطيات الدولية هي



ليست مجرد موجودات أجنبية بحوزة السلطة النقدية بل لابد أن تكون سائلة أو قابلة للتسويق ومعرفة بعملة أجنبية قابلة للتحويل، وتتخذ أشكال أربعة (علي، 2015، صفحة 403):

أ - عملة أجنبية تحتفظ بها السلطة النقدية في خزائنها.

ب - ودائع في مصارف أجنبية.

ت - أوراق أو مستحقات مالية والتي تشمل الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة.

ث - مركز الاحتياطي أو رصيد الدولة لدى صندوق النقد الدولي.

وبذلك تستطيع الدولة التي تتمتع بمستوى مناسب وأمن من تلك الاحتياطات مواجهة الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها ميزان المدفوعات وتتجنب الآثار التي تنجم عن هذه الصدمات، مثل الاضطرار إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل ذو التكلفة المرتفعة أو اضطرار الدولة إلى فرض قيود ورقابة على الواردات، الأمر الذي قد يؤثر في النهاية على مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، أو اضطرار الدولة لتخفيض القيمة الخارجية لعملة مع ما ينجم عن ذلك من آثار سلبية جمة على الاقتصاد الوطني فكل هذه الأمور يمكن للدولة تجنبها إذا استطاعت سلطتها النقدية تحديد المستوى المناسب والأمن من الاحتياطات الدولية واستخدمته في الوقت المناسب وبالسعة المطلوبة في الأوقات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات للصدمات الخارجية، معنى ذلك أن هناك إنتاجية اجتماعية لتلك الاحتياطات يحققها الاقتصاد من وراء احتفاظه بتلك الاحتياطات ولكن ينبغي الانتباه إلى أن الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من هذه الاحتياطات ينطوي على تكلفة حيث يتطلب الأمر أن تكون سائلة أو أقرب للسيولة كلما اضطرت الظروف لذلك وفي أسرع وقت ممكن، وتتمثل هذه التكلفة في التضحية بالفرص البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطات، لذا يجب أن يكون هناك تعادلاً بين التكلفة والعائد الاجتماعي، حتى يمكن تقدير المستوى الأمثل لتلك الاحتياطات (الشربيني، 2018، صفحة 2).

2 - أهمية الاحتياطات الدولية

سعت العديد من الدول خاصة الدول النامية إلى زيادة حجم الاحتياطي المتوافر لديها وقد تزايد هذا الاتجاه في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين نتيجة الأزمة الآسيوية إذ شهدت الاحتياطات الدولية نمواً كبيراً بعد الأزمة ، كما تشير الإحصاءات إلى أن الاحتياطات الدولية شهدت نمواً كبيراً في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي تتميز باستقرار نسبي في احتياطات الصرف، في حين ارتفع نصيب الدول الصاعدة والنامية من الاحتياطات منها ويرجع السبب في ذلك لتحقيق الأهداف الأساسية التالية (كاظم و محمد، 2017، صفحة 79):



- أ- دعم الثقة في سياسات إدارة سعر الصرف عندما يقتضي الأمر التدخل لدعم العملة المحلية والبرهنة على وجود أصول أجنبية تدعم الثقة في العملة المحلية.
- ب- الحد من الضغوط الخارجية من خلال الحفاظ على السيولة بالعملات الأجنبية لامتناع الصدمات الخارجية في أوقات الأزمات أو عندما تضعف قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي وبالتالي تستطيع الدولة كسب ثقة الأسواق الخارجية في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية الحالية والمستقبلية.
- ت- مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي، والحفاظ على احتياطات لمواجهة الكوارث والطوارئ.
- ث- أتاحه الفرصة للبنك المركزي للتدخل في سوق الصرف عند الضرورة خاصة في ظل أتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف.
- ج- استخدام الحكومات للاحتياطات في الوفاء بالمعاملات اليومية، مثل توفير الواردات أو سداد التزامات الديون الخارجية من خلال الاحتياطات الدولية.

3 - مؤشرات كفاية الاحتياطات الدولية

- توجد العديد من المؤشرات التي تستخدم للحكم على مدى كفاية الاحتياطات الأجنبية، إذ حددت المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العامة يمكن الاسترشاد بها للدلالة على مدى ملائمة أو أمثلة حجم الاحتياطات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة وهي (بلقاسم، 2009، صفحة 48):
- أ - نسبة تغطية الاحتياطات إلى الواردات: أشارت العديد من الدراسات التطبيقية في هذا الصدد إلى إنه من الأهمية بمكان أن يكون معدل تغطية الاحتياطات للواردات في حدود (30%) من إجمالي قيمة الواردات السنوية السلعية أو الخدمية وأن يغطي حجم الاحتياطات مدة ستة أشهر من الواردات.
 - ب - نسبة الاحتياطات إلى عجز ميزان المدفوعات: ويهدف هذا المؤشر إلى التحوط ومواجهة احتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، حيث تعد الاحتياطات بمثابة رصيد لمواجهة العجز، وطبقاً لهذا المؤشر فإن الاحتياطات يجب أن تتغير بنفس معدلات التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات، فإذا كان منحنى العجز يتجه نحو التزايد فإن الاحتياطات يجب أن تنمو بنفس معدلات النمو في العجز.



ت - نسبة الاحتياطي للدين الخارجي قصير الأجل: ويعتمد هذا المؤشر على نسبة الديون قصيرة الأجل المتبقية حتى موعد الاستحقاق، ويفترض هذا المؤشر أن المستوى الأمثل من الاحتياطيات في أي دولة يجب أن يغطي الديون الخارجية قصيرة الأجل بنسبة تتراوح ما بين (80%، 100%) على الأقل سنوياً.

ث - نسبة الاحتياطيات إلى إجمالي الديون الخارجية: ويفترض هذا المؤشر أن نسبة الاحتياطيات المثلى في أي دولة يجب أن تعادل (40 %) من إجمالي الديون الخارجية، ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة الدولة على سداد أعباء الديون الخارجية.

ح - نسبة الاحتياطيات للاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويهدف هذا المؤشر إلى مواجهة التدفقات الخارجة غير المتوقعة من خلال هروب رؤوس الأموال، ويفترض هذا المؤشر أن نسبة الاحتياطيات المثلى يجب أن تغطي (30 %) من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

خ - نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد الواسع: ويستخدم هذا المؤشر لتلافي الانتقادات الموجهة للمؤشرات السابقة من خلال التركيز على البعد الداخلي، حيث تستخدم نسبة الاحتياطيات الدولية إلى السيولة المحلية (عرض النقد بالمعنى الواسع) كمؤشر لحماية الاقتصاد من الأزمات المالية التي قد يتعرض لها، وطبقاً لهذا المؤشر يجب أن تغطي الاحتياطيات (40%) من عرض النقد الواسع.

ثانياً: تحليل هيكل الاحتياطيات الدولية في العراق للمدة (2004-2022)

1 - الاحتياطيات الدولية في العراق

في بلد ريعي مثل العراق يرتبط ارتفاع وانخفاض الاحتياطيات الدولية من العملة الأجنبية بالعوائد النفطية واستخدامات تلك العوائد سواء من قبل القطاع العام أو الخاص، لقد تنامت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي والمتأتية عن بيع النفط والتي تدخل في حساب لوزارة المالية في الخارج يدار من قبل البنك المركزي العراقي بعد أن يتم استقطاع (5%) كتعويضات لدولة الكويت ليتم بعدها تقسيمها إلى قسمين، القسم الأول يستخدم لتغطية استيرادات الحكومة بالدولار والقسم الثاني تقوم وزارة المالية ببيعه إلى البنك المركزي لتمويل نفقاتها بالدينار والذي تستخدمه في دفع الأجور والمرتبات، أيضاً يقوم البنك المركزي وعبر النافذة اليومية ببيع الدولار لتمويل استيرادات القطاع الخاص وما يتبقى يتم إضافته إلى الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي (داغر، 2016، صفحة 31)، ويوضح الجدول (1) تطور الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي.



جدول (1) مشتريات ومبيعات والاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022) (مليار دولار)

السنة	مشتريات البنك المركزي للدولار من وزارة المالية	مبيعات البنك المركزي للدولار	معدل نمو مبيعات الدولار (%)	الاحتياطيات الدولية	معدل نمو الاحتياطيات الدولية (%)	سعر النفط دولار / للبرميل	الصادرات النفطية	سعر الصرف الموازي
2004	10.800	4.9	-	6.9	-	36	17.7	1453
2005	10.600	10.4	112.2	12.1	75.3	53.5	23.578	1472
2006	18.000	11.1	6.73	17.8	47.1	55.56	30.298	1475
2007	26.700	15.9	43.24	30.5	71.3	62.67	39.336	1267
2008	45.500	25.8	62.26	49.4	61.9	88.8	63.417	1203
2009	23.000	33.9	31.40	44.6	(9.7)	58.96	39.311	1182
2010	41.000	36.1	6.49	50.6	13.4	75.61	51.589	1182
2011	51.000	39.7	9.97	60.7	19.9	103.3	79.459	1196
2012	57.000	48.6	22.42	69.7	14.8	106.3	93.898	1233
2013	62.000	53.2	9.47	77.2	10.7	103	89.349	1232
2014	47.500	51.7	(2.82)	64.7	(16.1)	96.8	83.538	1214
2015	32.500	44.3	(14.31)	53.3	(17.6)	40	43.058	1247
2016	25.653	33.52	(24.38)	44.6	(16.3)	36	40.493	1275
2017	40.355	42.201	25.97	48.6	8.9	49	57.489	1258
2018	52.229	47.139	11.68	63.8	31.2	65	86.258	1208
2019	58.851	51.127	8.47	67.1	5.1	60	81.412	1196
2020	30.730	44.080	(13.93)	65.7	(2)	40	44.287	1227
2021	45.999	37.094	(15.8)	63.3	(3.6)	68	68.803	1470
2022	53.355	46.806	26	97	53.2	95.6	117.9	1482
معدل النمو السنوي المركب للاحتياطيات الدولية = 10.5 %								

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004-2022)، صفحات متفرقة.

- الأرقام بين الأقواس (قيم سالبة). - معدل النمو السنوي المركب تم حسابه وفق الصيغة القياسية ($Y_t = b_0 b_1^t u$)
 نلاحظ من خلال الجدول (1) ارتفاع مشتريات البنك المركزي من الدولار من وزارة المالية منذ بداية عمل النافذة، إذ ارتفعت من (10,800) مليار دولار عام 2004 إلى (45,500) مليار دولار عام 2008 وهذا راجع إلى زيادة العوائد المالية بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة على العراق واستئناف تصدير النفط بالإضافة إلى زيادة كمية الإنتاج والأسعار، إذ ارتفعت الأسعار من (36) دولار للبرميل عام 2004 إلى (88,8) دولار للبرميل عام 2008، ألا أنها انخفضت إلى (23) مليار دولار عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض في أسعار النفط إلى (58)



دولار للبرميل وتراجع في الإيرادات المالية والتي تشكل العوائد النفطية أكثر من (95 %) منها ، إلى أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها وبواقع (62) مليار دولار في عام 2013 بعد ارتفاع أسعار النفط ، لتتخفّض في عام 2014 إلى ما يقرب (47) مليار دولار ، بسبب الانخفاض الحاد لأسعار النفط وتراجع الإيرادات المالية بشكل كبير وأيضا المادة 50 من قانون الموازنة العامة لعام 2015 تضمنت تحديد سقف المبيعات من العملة الأجنبية في النافذة بمقدار (75) مليون دولار يوميا ، لتصل بعدها إلى (25،6) مليار دولار عام 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط إلى (36) دولار للبرميل الواحد ، في حين ارتفعت إلى (58.851) مليار دولار في العام 2019 ، لكنها سرعان ما انخفضت إلى (30.730) عام 2020 بسبب الأزمة الصحية العالمية وما رافقها من تراجع حاد في الطلب على النفط وتراجع أسعاره بشكل كبير ، في حين ارتفعت إلى (53.355) مليار دولار عام 2022 . من جهة أخرى نلاحظ أنّ مبيعات البنك المركزي من الدولار وعبر النافذة اليومية كانت في تزايد مستمر ماعدا الأعوام (2014، 2015، 2016، 2020، 2021) إذ ارتفعت من (4،9) مليار دولار عام 2004 إلى (53،2) مليار دولار عام 2013 وقد كان أعلى معدل نمو لها في العام 2005 إذ بلغ (2،112 %) إلا أنها انخفضت إلى (5،33) مليار دولار عام 2016 مسجلة أقل معدل نمو لها بلغ (24.3- %) بسبب انخفاض أسعار النفط. أيضاً نلاحظ أنّ الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي هي الأخرى ارتفعت من (6.9) مليار دولار عام 2004 إلى (49.4) مليار دولار عام 2008 ، إلا أنّها انخفضت في عام 2009 إلى (44.6) مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط وما رافقها من تراجع في الإيرادات المالية للبلد، إلى أنها عاودت الارتفاع مجدداً بعد تعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية لتصل إلى أعلى مستوى لها عام 2013 ، إذ بلغ (77.2) مليار دولار ، لكنها عاودت الانخفاض مجدداً بسبب انخفاض أسعار النفط في نهاية عام 2014 لتتراجع إلى (44.6) مليار دولار عام 2016 ، علماً أنّ الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي سجلت معدل نمو سنوي مركب بلغ (10.5 %) خلال مدة البحث ، من جهة أخرى فإن مبيعات البنك المركزي عبر النافذة كانت أقل من مشترياته من وزارة المالية مما جعل الفارق الايجابي يضاف لرصيد الاحتياطي المتوفر لديه ليصل نهاية العام (2022) وبما يقارب (97) مليار دولار ، عدا الأعوام (2009، 2014، 2015، 2016، 2017، 2020) إذ تم السحب من الاحتياطي للحفاظ على استقرار قيمة العملة. ورغم كل المظاهر والتحديات التي تحيط بالواقع الاقتصادي والمالي والنقدي ، فإن العراق ما زال يحتفظ باحتياطي جيد طبقاً للمعايير الدولية التي حددها صندوق النقد الدولي على مدى ملائمة أو أمثلية حجم الاحتياطيات الأجنبية، إذ



يعد العراق من الدول عالية الاحتياطي، بل أن بعض الدراسات ومنها دراسات صندوق النقد العربي تعد العراق من الدول العربية التي تبالغ في حجم الاحتياطي (أضافه إلى السعودية والجزائر)، حيث من غير هذه الدول يحتل العراق المرتبة الأولى بين الدول العربية في تغطية الاحتياطي للاستيرادات مقاسه بعدد الشهور التي يغطيها، كما أن نسبة الاحتياطي إلى المعروض النقدي حوالي (170%) وتعد من النسب العالية، وكذلك نسبة تغطية الاحتياطي للدين الخارجي القصير الأجل تعد نسبة عالية جداً أيضاً (العلاق، 2016، صفحة 6).

ويعد أكثر المقاييس استخداماً لكفاية الاحتياطيات خاصة في البلدان النامية، هو المقياس الذي يبين القدرة على تمويل الاستيرادات في حال نقص الاحتياطيات من الصادرات المعبر عنها بعدد شهور الاستيرادات، وبما إن الاقتصاد العراقي يتميز بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات وافتقارها إلى التنوع واقتصارها على النفط الخام كسلعة أساسية للتصدير، في حين توجد درجة عالية من التنوع بالاستيرادات، لذا فإن من الملائم استخدام نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات لتقييم كفاية الاحتياطيات الأجنبية، ويوضح الجدول (2) المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية في العراق بحسب مؤشر تغطية الاستيرادات.

جدول (2) القيمة السنوية والشهرية للاستيرادات ونسبة الاحتياطيات الدولية للاستيرادات في

العراق للمدة (2004 - 2022) مليار دولار

السنة	الاحتياطيات الدولية	قيمة الاستيرادات السنوية	قيمة الاستيرادات الشهرية	نسبة الاحتياطيات للاستيرادات الشهرية (%)
2004	6.9	21.302	1.775	3.8
2005	12.1	23.532	1.961	6.1
2006	17.8	18.708	1.559	11.4
2007	30.5	21.516	1.793	17
2008	49.4	35.495	2.975	16.6
2009	44.6	41.511	3.459	12.8
2010	50.6	43.915	3.659	13.8



15.2	3.983	47.802	60.7	2011
14.8	4.686	56.233	69.7	2012
15.7	4.899	58.795	77.2	2013
14.6	4.431	53.176	64.7	2014
16.3	3.253	39.045	53.3	2015
15.6	2.856	34.279	44.6	2016
15	3.230	38.765	48.6	2017
16.7	3.811	45.736	63.8	2018
13.8	4.844	58.138	67.1	2019
16.4	4	48.149	65.7	2020
18.5	3.404	40.848	63.3	2021
21	4.599	55.193	97	2022

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004-2022)، صفحات متفرقة .

- قيمة الاستيرادات الشهرية تم حسابها من قبل الباحث بأخذ المتوسط

نلاحظ من خلال الجدول (2) أنَّ نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات أعلى بكثير من القاعدة الأساسية والبالغة ستة أشهر باستثناء العام (2004)، لقد أسهمت زيادة تدخل البنك المركزي في سوق بيع العملة الأجنبية واعتبار هذا التدخل أداة رئيسة للسياسة النقدية في تحقيق استقرار الاقتصاد من خلال السيطرة على المعروض النقدي والتحكم بالسيولة المحلية التي يغذيها الإنفاق الحكومي عن طريق ضخ العملة المشتراة من وزارة المالية وبيعها إلى القطاع الخاص لامتناس فائض السيولة وأيضاً أضحى هذا التدخل أداة أساسية في تحديد سعر الصرف ومن ثم استقرار قيمة الدينار العراقي متبوعاً بالاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار والحد من تزايد معدلات التضخم. لكن يبقى إمام استخدام هذه الأداة (النافذة اليومية لبيع الدولار) مجموعة من السلبات أهمها:

- 1 - دلورة الاقتصاد والذي قد يسهم في ضعف فاعلية السياسة النقدية لكونها تشجع الإحلال النقدي مما يسهم في عدم استقرار دالة الطلب على النقد (الرفيعي، 2007، صفحة 138).
- 2 - إنَّ نافذة بيع العملة تنطوي على تكلفة أساسها توفير مبالغ كبيرة وحجم ضخم من الاحتياطيات والعملات الأجنبية وأنَّ مثل هذه الاحتياطيات في الاقتصاد العراقي مرهونة بأسعار النفط والسوق العالمية لهذا المورد الأساس في الاقتصاد العراقي (صالح، 2008، صفحة 16).
- 3 - توجه البنوك التجارية صوب استثمار الاحتياطيات المصرفية الفائضة أو معدل السيولة المصرفية في شراء الدولار عبر النافذة اليومية للبنك المركزي لتعظيم عوائدها المالية من خلال



الفرق بين سعر شراء الدولار من البنك المركزي (السعر الرسمي) وارتفاع سعر بيعه في السوق الموازية.

2 - تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على الاحتياطيات الدولية في العراق

يعد القطاع الخاص المصدر الأساس لتكوين الاحتياطيات الدولية في النموذج الاعتيادي، إذ يبادل القطاع الخاص ما يحصل عليه من العملة الأجنبية من خلال الصادرات مقابل العملة المحلية لدى البنك المركزي، أمّا في النموذج العراقي فتعد الحكومة المصدر الأساس لتكوين الاحتياطيات الدولية، إذ أنّ طبيعة إيرادات ونفقات الحكومة وتمويل التجارة الخارجية وسد العجز في ميزان المدفوعات تقتض واقعاً معيناً ومحدداً لعمليات بيع وشراء العملة الأجنبية، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري في العراق وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الاستيرادية إلا أنّ الاحتياطيات كانت تنمو خصوصاً مع ارتفاع أسعار النفط .

إنّ مورد النفط في ظل انحسار مصادر التمويل المحلي في الموازنة العامة، يحدد الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي، وهو من يعين سقف الإنفاق الحكومي و في ذات الوقت يعين عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف وما يفيض منها عن الطلب مع سعر الصرف المعتمد يتراكم في الاحتياطيات الدولية، فعندما يكون الطلب على الدولار أقل مما يحصل عليه البنك المركزي يذهب الفائض (الفرق) إلى احتياطي العملة الأجنبية، وعندما يكون الطلب على الدولار أعلى من المورد الدولار يستخدم البنك المركزي احتياطي العملة لتغطية العجز (الفارق)، لذلك فالاحتياطي يرتفع وينخفض تبعاً لتلك العلاقة وضمن هذه العملية يتحقق الحفاظ على سعر الصرف، وتتحقق الوظيفة الأساسية للاحتياطيات الدولية، فمن خلال الجدول (3) نلاحظ على سبيل المثال في العام 2009 وبالرغم من الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد العراقي بتراجع الإيرادات المالية ومن ثم تراجع مشتريات البنك المركزي للدولار من وزارة المالية، إلا أنّ مبيعات البنك المركزي عبر النافذة اليومية ارتفعت بمعدل (31.40%)، بسبب ارتفاع استيرادات القطاع الخاص بمعدل (34.18%)، إذ ارتفعت من (19.751) مليار دولار عام 2008 إلى (26.501) مليار دولار عام 2009 مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الدولية من (49.4) مليار دولار عام 2008 إلى (44.6) مليار دولار عام 2009 وكما تبين في الجدول (3).

ايضاً لابد من الإشارة إلى أنّ قيمة مبيعات البنك المركزي العراقي للدولار إلى السوق عبر النافذة اليومية تفوق قيمة استيرادات القطاع الخاص لأغراض الاستهلاك وهو دليل على أنّ جزء غير يسير من الاحتياطيات الدولية يوجه لتلبية إشباع توجهات هذا القطاع في الادخار والاستثمار في



الخارج ، وهو ما يعني أيضاً أن طلب القطاع الخاص للعملة الأجنبية لا يقتصر على تمويل تعامله التجاري مع الخارج بل يمتد إلى أوجه واستخدامات أخرى دون مردود حقيقي، علماً أن معدل النمو السنوي المركب لمبيعات البنك المركزي من الدولار عبر النافذة اليومية بلغ (12.8 %) فيما بلغ معدل النمو السنوي المركب لاستيرادات القطاع الخاص (12.1 %).

جدول (3) نسبة مبيعات الدولار إلى استيرادات القطاع الخاص في العراق للمدة (2004 - 2022) (مليار دولار)

السنة	مبيعات البنك المركزي للدولار	معدل التغير (%)	استيرادات القطاع الخاص على أساس (CIF)	معدل التغير (%)	نسبة مبيعات البنك المركزي إلى استيرادات القطاع الخاص (%)
2004	4.9	-	5.577	-	87.8
2005	10.4	112.24	7.236	29.75	143.7
2006	11.1	6.73	7.123	(1.56)	155.8
2007	15.9	43.24	11.985	68.26	132.6
2008	25.8	62.26	19.751	64.80	130.6
2009	33.9	31.40	26.501	34.18	127.9
2010	36.1	6.49	32.673	23.29	110.6
2011	39.7	9.97	34.877	6.75	113.8
2012	48.6	22.42	34.819	(0.17)	139.5
2013	53.2	9.47	37.793	8.54	140.7
2014	51.7	(2.82)	32.930	(12.87)	156.9
2015	44.3	(14.31)	38.315	16.35	115.6
2016	33.52	(24.38)	28.834	(24.74)	116.2
2017	42.201	25.97	32.016	11.04	131.8
2018	47.139	11.68	39.460	23.25	119.4
2019	51.127	8.47	47.270	19.79	108.1
2020	44.080	(13.93)	40.713	(13.87)	108.2
2021	37.094	(15.8)	30.333	(25.4)	122.2
2022	46.806	26	37.735	24.4	124

معدل النمو السنوي المركب لمبيعات البنك المركزي عبر النافذة = 12.8 % وللاستيرادات القطاع الخاص 12.1 %

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004 - 2022) ، صفحات متفرقة .

- الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.

كذلك نلاحظ من الجدول (3) أن قيمة مبيعات البنك المركزي من الدولار تفوق ما يقارب المرة والنصف من استيرادات القطاع الخاص وأن سبب ارتفاع الطلب على الدولار يعود إلى عدة أسباب خارج إرادة البنك المركزي منها:



1. ضعف أو محدودية القاعدة الإنتاجية، مما أدى إلى الاعتماد على استيراد السلع والخدمات بشكل يكاد يكون كلي.
 2. هروب رؤوس الأموال للخارج استثماراً أو ادخاراً بسبب التحديات التي تواجه بيئة الأعمال والمتمثلة بحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
 3. تراجع الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية داخل العراق، مما يدفع الكثير للسفر خارج العراق لتلقي تلك الخدمات.
- ومثلما أنَّ البنك المركزي لا يستطيع التأثير في الطلب على العملة الأجنبية، فهو أيضاً لا يستطيع التحكم بحجم العملة الأجنبية التي تصله من وزارة المالية، ولهذا السبب نقول أنَّ البنك المركزي لا يتحكم بالاحتياطيات، أي ترتفع وتنخفض لعوامل خارج سيطرته، أي أنَّ عملية بيع العملة الأجنبية تحكمها طبيعة دورة الموارد المالية وعوامل العرض والطلب ويؤدي البنك المركزي دور التوازن بينهما للحفاظ على سعر الصرف.

ثالثاً: قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاحتياطيات الدولية في العراق للمدة (2004-2022)

1. توصيف النماذج المقترحة

يتمحور دور النظرية الاقتصادية على تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، في حين أن الأسلوب القياسي يستهدف تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي عن طريق توصيف علاقة رياضية بين متغيرين أو أكثر باستخدام سلسلة زمنية معينة، ومن ثم إعطاء نتائج تساعد واضعي السياسات الاقتصادية على رسم سياسات كلية تتفق مع الواقع الاقتصادي للبلد، ولغرض إثبات فرضية البحث المتمثلة بوجود عوامل تؤثر في الاحتياطيات الدولية، فقد تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي تؤثر بالاحتياطيات الدولية (S) أولها الصادرات النفطية (O) والمتغير الثاني هو نافذة بيع العملة (H) وهي متغيرات ذات تأثير مباشر بالاحتياطيات الدولية أما المتغير الثالث فهو سعر بيع النفط الخام (P)، أما المتغير الرابع فهو سعر الصرف الموازي (EX) إذ أنها تؤثر أيضاً بشكل مباشر وغير مباشر بالاحتياطيات الدولية إما المتغير الأخير فهو الاستيرادات الكلية (M) التي لها تأثير غير مباشر على الاحتياطيات الدولية، إذ سيتم تكوين خمس نماذج قياسية لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل بالاحتياطيات الدولية وبناء على ما تقدم يمكن تحديد الشكل العام للعلاقة الدالية في النموذج المقترح التالي:

$$Y = f(X)$$



الصيغة القياسية للنموذج

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + U_i$$

حيث أن:

Y : المتغير المعتمد بالنموذج وهو حجم الاحتياطات الدولية (S)

X : المتغير المستقل بالنموذج وهو صادرات النفط (O) في النموذج الأول ومبيعات نافذة بيع العملة

(H) في النموذج الثاني وأسعار النفط (P) في النموذج الثالث وسعر الصرف الموازي (EX) في

النموذج الرابع والاستيرادات (M) في النموذج الخامس.

β_0 : الحد الثابت

β_1 : معلمة النموذج

U_i : المتغير العشوائي

وسيتم في البداية الاطلاع على متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة لتحديد طبيعة السلاسل الزمنية

ويتم ذلك من خلال الرسم البياني للمتغيرات وكما موضح بالشكل التالية:

الشكل (1) الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة (2004-2022)

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews12

بعد ان تم مشاهدة البيانات بشكل اولي وتحديد طبيعة السلاسل الزمنية المستخدمة في النماذج

القياسية المقترحة يتم الان اجراء اختبار السكون والذي يعد من اهم الاختبارات القياسية الخاصة

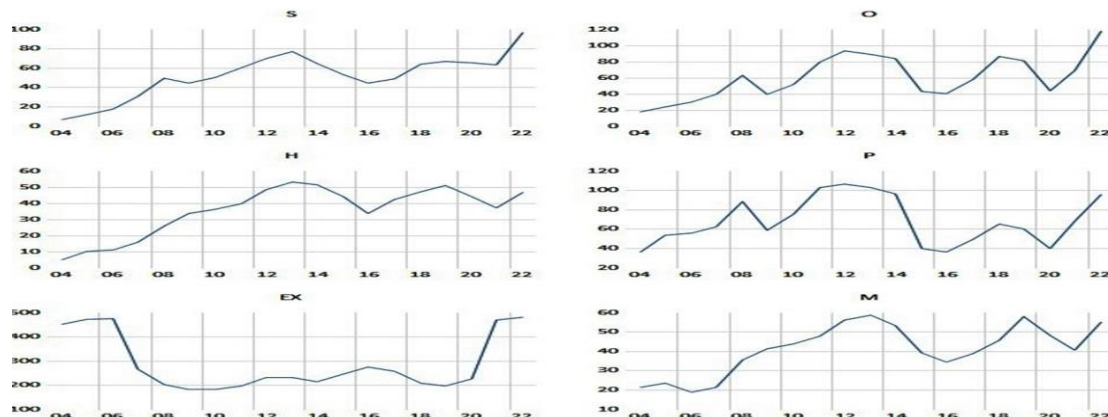
بالسلاسل الزمنية:

1- سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

يعد موضوع استقرار السلاسل الزمنية من اهم الاختبارات التي يجب مراعاتها عند دراسة

العلاقات والتأثير بين المتغيرات الاقتصادية (احمد، 2013، صفحة 385)، اذ تتصف كثير من

السلاسل الزمنية بعدم السكون وذلك بسبب ارتباط المتوسط والتباين والتغاير بالزمن. ومن ثم ان





الانحدار المتحصل عليه من هذه السلاسل سيكون زائفاً بالرغم من وجود بعض المؤشرات الجيدة في النتائج (Johansen, 2007, pp. 3-4). ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أن الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائفة ارتفاع معامل التحديد، وارتفاع المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط ذاتي يظهر في انخفاض قيمة معامل DW (شومان و عبد الزهرة، 2013، صفحة 176)، وعليه فإنه يتطلب قبل البدء في كثير من تطبيقات الاقتصاد القياسي الخاصة بنماذج السلاسل الزمنية القيام باختبار سكون السلاسل الزمنية المستخدمة (المشهداني، 2015، صفحة 307). وهناك عدة اختبارات من أهمها اختبارات ديكي-فولر (Dickey-Fuller) واختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)، لتحديد الخصائص الغير ساكنة لمتغيرات السلسلتين الزمنية على حد سواء. سيتم استخدام اختبار ديكي – فولر الموسع في هذا البحث اذ يعد من الاختبارات التي يوصى بها لتحديد مشكلة وجود جذر الوحدة . (Fawson & Chang, 1994, p. 7) ومتى ما وجدت السلسلة الأصلية ساكنة فإنه يقال أن y_t متكاملة من الدرجة صفر $y_t \sim I(0)$ ، اما اذ تطلب اخذ الفرق d مرة لكي تصبح السلسلة ساكنة فانه يقال أن y_t متكامل من الدرجة d . $y_t \sim I(d)$ (Greene, 2012, pp. 954-954) (Wooldridge, 2016, pp. 574-576).

- نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)



الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي- فولر الموسع (ADF) عند المستوى والفرق الأول لمتغيرات البحث

اختبار ديكي فولر الموسع						متغيرا
عند الفرق الأول			عند المستوى			ت
بدون قاطع واتجاه عام	وجود قاطع واتجاه عام	وجود قاطع	بدون قاطع واتجاه عام	وجود قاطع واتجاه عام	وجود قاطع	البحث
-1.943467	-2.039887	-2.353055	-1.245079	-1.791980	-1.155213	S
-3.827535	-3.713452	-3.978135	0.311308	-3.261933	-2.283956	O
-2.701900	-3.856514	-3.310999	0.609079	-1.556057	-2.121834	H
-3.181199	-3.974855	-3.080200	-0.033436	-0.949062	-2.606094	EX
-3.658752	-3.402256	-3.585833	-0.061488	-2.147860	-2.202186	P
-3.600393	-3.968760	-3.986142	0.962086	-2.619290	-1.642932	M
1% level	1% level	1% level	1% level	1% level	1% level	القيمة الحرج ة
5% level	5% level	5% level	5% level	5% level	5% level	
10% level	10% level	10% level	10% level	10% level	10% level	
-2.708094	-4.616209	-3.886751	-2.699769	-4.571559	-3.857386	
-1.962813	-3.710482	-3.052169	-1.961409	-3.690814	-3.040391	
-1.606129	-3.297799	-2.666593	-1.606610	-3.286909	-2.660551	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews 12).

يشير الجدول (4) أن السلسلة الزمنية للمتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة كانت غير مستقرة في صورة مستوياتها الأصلية عند مستوى (1%، 5%، 10%) بوجود قاطع وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام، فيما عدا الصادرات النفطية (O) استقرت بوجود قاطع واتجاه عام وعند مستوى معنوية أقل من (10%) في حين أنها استقرت عند اخذ الفرق الأول، إذ أن السلسلة الزمنية للمتغير المعتمد الاحتياطي الدولي (S) استقرت بدون قاطع واتجاه عام وعند مستوى معنوية 5% واستقرت السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة المتمثلة بالصادرات النفطية (O) بوجود قاطع وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون عند مستوى معنوية (1%، 5%، 1%) على الترتيب، بينما السلسلة الزمنية لمبيعات نافذة بيع العملة (H) استقرت بوجود قاطع وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون عند مستوى معنوية (5%، 5%، 1%) على الترتيب، واستقرت السلسلة الزمنية لسعر



الصرف الموازي (EX) بوجود قاطع وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون عند مستوى معنوية (5%، 5%، 1%) على الترتيب، في حين استقرت السلسلة الزمنية لأسعار النفط (P) بوجود قاطع وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون عند مستوى معنوية (5%، 10%، 1%) على الترتيب، واستقرت السلسلة الزمنية لمتغير الاستيرادات (M) بوجود قاطع وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى (1%، 5%، 1%) على الترتيب، لذلك سيتم الاعتماد على أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، كون هذا الأنموذج يمكن تطبيقها إذ كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما (ناصر و جمعة، 2007، صفحة 2). بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول، نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمتغيرات المستقلة من خلال خمس نماذج وعلاقتها بحجم الاحتياطات الدولية (S)، كونه النموذج الأفضل من بين جميع النماذج التي تم تطبيقها لتحديد أفضل علاقة بين المتغيرات ولا توجد فيها أي من المشاكل الإحصائية أو القياسية وتطبق مع النظرية الاقتصادية، كما ان مدد الابطاء للنماذج تم تحديدها بناءً على تطبيق معيار معلومات إكيك Akiake information Criteria لا اختيار أفضل تباطؤ للنموذج. كما سمح بوجود تباطؤ بمدد مختلفة. وكما يأتي:

2- تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

• نتائج تقدير أنموذج (ARDL)

أظهرت نتائج تقدير أنموذج (ARDL) للنماذج الخمسة الجدول (5) أن قيمة جميع المعلمات للنماذج الخمسة والتي تمثل العلاقة قصيرة الاجل بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل كانت معنوية وعند مستوى ما بين اقل من (1%) واقل من (10%) وانها كانت موجبة لجميع المتغيرات عدا نافذة بيع العملة للسنة السابقة (-1) H اي ان المتغيرات المستقلة لها علاقة طردية مع الاحتياطات الدولية (S)، وهو ما يتفق مع الواقع بالنسبة للصادرات النفطية (O) وسعر النفط (P) وسعر الصرف الموازي (EX) ويختلف عنه بالنسبة للاستيرادات (M) بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعاني من تشوهات بنوية في الاقتصاد ما انعكس على الميزان التجاري و نافذة بيع العملة (H) التي يسيطر عليها البنك المركزي العراقي ومن ثم يسيطر على حجم المبيعات وبما يتناسب مع مجموعة مؤشرات اقتصادية فضلاً عن أسباب بعدد المصارف المسموح لها شراء العملة من النافذة وكمية العملة المباعة التي هي اصلاً تعتمد على المؤشرات النقدية ومن ضمنها عرض النقد وسعر الصرف والوضع في



ميزان المدفوعات ، اما نافذة بيع العملة للسنة السابقة فهي ترتبط بعلاقة قصيرة الاجل مع الاحتياطات الدولية وهذه العلاقة عكسية أي زيادة بيع العملة سيؤدي بالضرورة التأثير على الاحتياطات الدولية وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما أن المتغيرات المستقلة الداخل في النماذج المختلفة تفسر حوالي (72%-93%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع حسب (R^2). وأن النماذج ذو معنوية تفسيرية جيدة حسب اختبار F إذ بلغت قيمتها في النماذج بين (26.68710) و(99.77208) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى 1%. كما أن النماذج المقدر لا تحتوي مدة أبطاء للمتغيرات المستقلة فيما عدا نافذة بيع العملة (H) وأسعار النفط (P) إذ احتوى على مدة إبطاء واحدة كونه أفضل توليفة بحسب معيار (Akaike info criterion) الذي يستخدمه أنموذج (ARDL) في التقدير لتحديد اختيار أفضل تباطؤ للنموذج.

جدول (5) نتائج تقدير (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات المستقلة في النماذج وحجم الاحتياطات الدولية في العراق (2004-2022)

	Variable	Coefficient	Prob*	R-squared	F-statistic	Prob (F-statistic)	Durbin-Watson stat
1	O	0.463388	0.0000	0.930084	99.77208	0.000000	2.014186
2	H	1.028031	0.0545	0.842357	24.93615	0.000007	1.634354
	H(-1)	-1.116357	0.0345				
3	P	0.387825	0.0000	0.952485	65.14956	0.000000	2.081688
	P(-1)	0.277639	0.0357				
4	EX	0.009473	0.0778	0.722654	-	-	1.396397
5	M	1.222664	0.0011	0.884838	35.85590	0.000001	1.210268

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews12

• اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL

يتم اختبار النماذج المقدرة للتأكد من خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي (الارتباط التسلسلي بين القيم) باستعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) عند مستوى معنوية (5%) قبل إجراء اختبارات التكامل المشترك.

جدول (6) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة النماذج المختلفة وحجم الاحتياطات الدولية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test



Variable	F- statistic	Prob . F(1,14)	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(1)
O	0.302064	0.5913	0.380165	0.5375
H	0.024578	0.8778	0.033967	0.8538
p	0.230089	0.6401	0.338640	0.5606
EX	0.183855	0.6742	0.217955	0.6406
M	0.857780	0.3712	0.857780	0.2912

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews12

تشير نتائج اختبار (LM) الجدول (6) أن نموذج (ARDL) للنماذج الخمسة المقدرة للعلاقة ما بين المتغيرات المستقلة (O,H,P,EX,M) وحجم الاحتياطات الدولية في العراق خالية من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نقبل فرضية عدم H_0 ، التي تنص بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، إذ أن القيم المحتسبة لـ (F-statistic)، (Obs*R-squared) أقل من القيم الجدولية المناظرة لها عند مستوى (5%) أي أنها غير معنوية بحسب قيم (Prob) لجميع النماذج، أي أن الأخطاء مستقلة فيما بينها.

• اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء في نموذج ARDL

هناك مجموعة من اختبارات عدم ثبات التجانس وسيتم استعمال اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين وكما موضح في الجدول (7).

جدول (7) اختبار عدم تجانس التباين للأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH				
Variable	F- statistic	Prob . F(1,15)	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(1)
O	0.836323	0.3749	0.897777	0.3434
H	0.451175	0.5120	0.496401	0.4811
P	1.093969	0.3122	1.155555	0.2824
EX	0.000946	0.9759	0.001072	0.9739
M	0.630272	0.4396	0.685504	0.4077

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews12

إذ تشير النتائج خلو النماذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت القيم المحتسبة للاختبار أقل من القيم الجدولية وإنها غير معنوية بحسب قيم (Prob) لها إذ كانت القيم أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، أي أن البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.



بعد ان تم اختبار نتائج تقدير النماذج الخمسة وظهرت الاختبارات خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التجانس يمكن الان اجراء اختبارات التكامل المشترك.

• اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

تشير نتائج اختبار الحدود (Bound Test) الجدول (8) أن قيمة (F-statistic) المحتسبة للنماذج الخمسة عدا نافذة بيع العملة (H) أكبر من القيمة الجدولية الموضحة في الجدول وعند مستوى معنوية (1%) ، و(10%) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، اي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل، اما نافذة بيع العملة فتشير نتائج الاختبار عدم وجود تكامل مشترك ومن ثم لا توجد علاقة طويلة الاجل بينها وبين الاحتياطات الدولية وانما تقتصر على علاقة قصيرة الاجل .

من جانب اخر يشير الجزء الثاني من الاختبار والخاص بمعرفة مدى منطقية التكامل المشترك للمتغيرات من خلال اختبار (t-statistic) الجدول (8) إن القيم المحتسبة للنماذج الاربعة اكبر من القيمة العليا الجدولية عند مستوى معنوية (1%)،(2.5%) اي ان التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة (الصادرات النفطية و أسعار النفط وسعر الصرف الموازي والاستيرادات وعلاقتها بحجم الاحتياطات الدولية في العراق منطقي ويمكن حساب معلمة تصحيح الخطأ.

جدول (8) نتائج اختبار (Bound Test) للتكامل المشترك بين المتغيرات في المدى الطويل

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews12

• اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في الأجل الطويل

بعد أن تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين المتغيرات، سيتم تقدير معلمة تصحيح الخطأ والتي تمثل خطوة مهمة في اختبارات (ARDL)، فإذا كانت

F-Bounds Test			t-Bounds Test		
Test Statistic	Value	:I(1) Signif.)0(I	Test Statistic	Value	:I(1) Signif.)0(I
O	25.39361	(6.84:7.84) 1%	O	-7.360234	(-3.43:-3.82) 1%
H	0.364708	(3.02:3.51) ---	H	-	-
p	17.16437	(8.74:9.63) 1%	P	-6.080247	(-3.96:-4.26) 1%
EX	2.667563	(2.44:3.28) 10%	EX	-2.380876	(-2.24: -2.9) 2.5%
M	11.63858	(8.74:9.63) 1%	M	-4.785783	(-3.96:-4.26) 1%

معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فأنها ستقوم بالتوفيق بين السلوك قصير الاجل والسلوك طويل الاجل للعلاقات الاقتصادية ، فالمتغيرات يفترض انها تتجه نحو حالة من الاستقرار في الاجل



الطويل يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن Equilibrium وإنها قد تتحرف عن المسار المتجه اليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا اذ ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل (عطية: 2005، 681). إذ تشير نتائج التقدير الجدول (9) للنموذج الأول (العلاقة بين الاحتياطات الدولية (S) والصادرات النفطية (O) أن معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت (-0.515018) أي أنها سالبة وإنها معنوية عند مستوى 1% حسب قيمة (prob) لها وهو تشير الى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغيرات المستقلة بالأجل القصير عن قيمتها التوازنية بالأجل الطويل بمقدار الوحدة، اي المعدل الذي تتجه فيه العلاقة قصيرة الاجل نحو العلاقة طويلة الأجل. وان الانحرافات يتم تصحيحها بعد مرور ضعف المدة اي سنتين، اما النموذج الثاني للعلاقة بين المتغير المعتمد ونافذة بيع العملة H فقد أظهرت النتائج ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ولكنها غير معنوية حتى عند مستوى 10% ومن ثم انتفاء العلاقة طويلة الاجل بينها. في حين أن النموذج الثالث للعلاقة بين المتغير التابع (s) مع سعر النفط (p) تشير أن معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت (-1.121036) أي إنها سالبة وإنها معنوية عند مستوى 1% حسب قيمة (prob) لها وان الانحرافات يتم تصحيحها بعد مرور نفس المدة أي سنة واحدة، إما النموذج الرابع للعلاقة بين المتغير المعتمد الاحتياطات الدولية وسعر الصرف الموازي (EX) فقد أظهرت النتائج أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ والبالغة (-0.142636) كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 3% حسب قيمة (prob) لها وان الانحرافات يتم تصحيح 14% فقط خلال السنة. في حين أن النموذج الخامس للعلاقة بين المتغير التابع (s) مع المتغير المستقل الاستيرادات (p) تشير أن معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت (-1.036544) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى 1% حسب قيمة (prob) لها وان الانحرافات يتم تصحيحها بعد مرور سنة واحدة.

من جانب آخر يوضح الجدول (9) الجزء (Levels Equation) العلاقة طويلة الاجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة اذ تشير قيمة المعلمات للنماذج مقدار التأثير لكل متغير مستقل على المتغير التابع في الاجل الطويل اذ تؤثر الصادرات النفطية (O) بمقدار (0.899752) أي ان 89% من تغيرات الاحتياطات الدولية بالأجل الطويل تتسبب بها الصادرات النفطية وان طبيعة العلاقة بينهما طردية وان جودة العلاقة جيد حسب (R^2) واحصاءات (F). في حين لا توجد علاقة بين نافذة بيع العملة والاحتياطات الدولية بحسب قيمة (prob) للمعلمة والبالغة (0.2823) وهي اكبر من (10%).



جدول (9) نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة وحجم الاحتياطات الدولية في العراق (2004-2022)

ECM Regression					
CointEq(-1)*	Coefficient	Prob	R- squared	F-statistic	Prob (F-statistic)
O	-0.515018	0.0000	0.771992	54.17304	0.000002
H	-0.105218	0.2823	0.485899	-	-
P	-1.121036	0.0000	0.845045	25.44963	0.000006
EX	-0.142636	0.0300	0.095523	-	-
M	-1.036544	0.0002	0.624435	12.46992	0.000646
Levels Equation					
Variable	Coefficient	Std. Err	ort- Statistic	Prob	
O	0.899752	0.125657	7.160378	0.0000	
H	0.952670	2.266641	0.420300	0.6806	
P	0.593616	0.055299	10.73458	0.0000	
EX	0.066416	0.028049	2.367839	0.0308	
M	1.179558	0.184585	6.390339	0.0000	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews12
 اما العلاقة طويلة الاجل بين الاحتياطات الدولية وسعر النفط فتشير البيانات ان قيمة المعلمة قد بلغت (0.593616) وانها معنوية عند 1% أي ان مقدار التغيرات في المتغير المعتمد تبلغ 59% لكل تغير في المتغير المستقل في الاجل الطويل، بينما سعر الصرف الموازي (EX) يؤثر بمقدار 6% فقط في المتغير المعتمد اذ بلغت قيمة معلمة الاجل الطويل (0.066416) عند مستوى معنوية 3%، بينما يؤثر متغير الاستيرادات (M) على الاحتياطات الدولية بمقدار 117% اذ بلغت قيمة معلمة الاجل الطويل (1.179558) عند مستوى معنوية اقل من 1% وان المتغيرات المستقلة الثلاثة لها علاقة طردية مع المتغير المعتمد في الاجل الطويل.

وعليه يمكننا أن نعتد على هذا النماذج المقدرة في تفسير أثر الصادرات النفطية وسعر النفط الخام وسعر الصرف والاستيرادات في حجم الاحتياطات الدولية في العراق للمدة (2004-2022). وإنها تؤثر بالأجل الطويل عليها فضلاً عن تأثيرها في الاجل القصير وان طبيعة العلاقة بينها هي علاقة طردية بحسب النماذج المقدرة. اما نافذة بيع العملة فأنها تؤثر على الاحتياطات الدولية في الأمد القصير فقط وانها ذات علاقة طردية مع (H) وعلاقة عكسية مع (1-H).

الاستنتاجات



1. بالرغم من أن الاحتياطات الدولية بدأت تنمو بشكل واضح في العراق إلا إنها ما تزال متذبذبة، إذ ترتفع وتنخفض بعوامل خارجة عن سيطرة البنك المركزي، وذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كلي على إنتاج وتصدير النفط الخام.
2. رغم كل المظاهر والتحديات التي تحيط بالواقع الاقتصادي والمالي فإن العراق يحتفظ باحتياطي جيد طبقاً للمعايير الدولية، إذ يعد من الدول عالية الاحتياطات.
3. أظهرت نتائج جذر الوحدة أن جميع متغيرات البحث لم تكن مستقرة عند مستوياتها في حين استقرت عند الفرق الأول.
4. وجود علاقة طردية بين (المتغير المعتمد) الاحتياطات الدولية والمتغيرات المستقلة (أسعار النفط، الصادرات النفطية، الاستيرادات، سعر الصرف، في حين كانت العلاقة عكسية بين الاحتياطات الدولية والمتغير المستقل (نافذة بيع العملة).
5. أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، ماعدا العلاقة بين الاحتياطات الدولية و نافذة بيع العملة الأجنبية اقتصر على علاقة قصيرة الأجل فقط.
6. أظهرت نتائج التحليل أن الاستيرادات تؤثر بمقدار (117 %) على التغيرات الحاصلة في الاحتياطات الدولية بالاجل الطويل، في حين كان تأثير كل من الصادرات النفطية تؤثر بمقدار (89 %)، وسعر النفط الخام بمقدار (59 %)، وسعر الصرف الموازي بمقدار (6 %) في الاحتياطات الدولية بالاجل الطويل.

التوصيات

1. على الحكومة العراقية بذل المزيد من الجهد في سبيل دعم وتنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام.
2. إعطاء الأولوية في استخدام الاحتياطات الدولية في دعم متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال توفير العملة الأجنبية اللازمة لبناء القواعد الإنتاجية الأساسية للنهوض بواقع القطاعات الاقتصادية والحد من استنزاف هذه الاحتياطات لإغراض استيراد سلع استهلاكية.
3. استثمار الجزء الفائض من الاحتياطات الدولية عن متطلبات الاستقرار الاقتصادي في مجالات استثمارية أكثر عائداً وأقل خطراً.



المراجع

1. Fawson, C., & Chang, T. (1994). Cointegration, Causality, Error-Correction, and Export-Led growth in six countries: Japan, Philippines, South Korea, Taiwan, United Kingdom and United States. *Economic Research Institute Study Papers*(Paper 39).
2. Greene, W. (2012). *ECONOMETRIC ANALYSIS* (Vol. 7th ed.). United States of America: Prentice Hall.
3. Johansen, S. (2007). Correlation, Regression, and Cointegration of Nonstationary Economic Time Series. University of Copenhagen.
4. Wooldridge, J. (2016). *Introductory Econometrics*. Boston, usa: Cengage Learning.
5. احمد ابراهيم علي. (2015). الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات) (المجلد الاول). العراق: دار الكتاب.
6. احمد رشاد الشربيني. (2018). نحو ادارة فعالة للاحتياطيات الدولية لمصر. سلسلة كراسات السياسات.
7. احمد سلطان احمد. (2013). اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشآت الصناعية الكبيرة في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (العدد 70).
8. أفتخار محمد مناحي الرفيعي. (2007). السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع أشارة تطبيقية للعراق. اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد.
9. حسين جواد كاظم، و عبد عقيل محمد. (2017). واقع الاحتياطيات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل لها في العراق ، للمدة 2004 — 2014. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية (العدد 1).
10. خالد هاشم عبد الحميد. (2019). إدارة احتياطيات الصرف الاجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
11. زايدي بلقاسم. (2009). كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
12. عبد اللطيف شومان، و علي عبد الزهرة. (2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج الابطاء (ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية (العدد 34).
13. عبد المجيد حمزة ناصر، و احلام احمد جمعة. (2007). مقارنة بعض الاختبارات الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي الطبيعي غير المستقر بالترتبة الاولى. المجلة العراقية للعلوم الاحصائية (العدد 12).
14. علي محسن العلق. (2016). الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي. مجلة ابحاث السياسة النقدية.



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلد (20) عدد (1) 2024



15. محمد محمود داغر. (2016). التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية. مجلة أبحاث في السياسة النقدية.
16. مظهر محمد صالح. (2008). السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.
17. نزيه عباس المشهداني. (2015). مقارنة طرائق اختبارات جذر الوحدة مع طريقة مقترحة لأستقرارية السلسلة الزمنية باستخدام المحاكاة. مجلة كلية التراث الجامعة (العدد الثامن عشر).